المرجعية الدينية وانتخابات الدولة العراقية قراءة تاريخية للتجربة(انتخابات عام 2005م انموذجاً)

م . د . عبد الرحيم عبيد سالم
المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار
وزارة التربية

الكلمات المفتاحية: الانتخابات، المرجعية، البرلمان

الملخص:

تبنت المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف، متمثلةً بسماحة السيد علي السيستاني، استراتيجية المقاومة السياسية لمواجهة الاحتلال، حيث وظفت ذات المبادئ الديمقراطية التي نادى بها المحتل لانتزاع السيادة الوطنية، ولقد تجلى موقف المرجعية الحازم في رفض آلية لتعيين التي حاولت سلطة الاحتلال فرضها في تشكيل مجلس الحكم وصياغة الدستور، مؤكدةً على أن الشرعية لا تُستمد إلا من الإرادة الشعبية عبر صناديق الاقتراع، وعلى الرغم من التحديات الأمنية المعقدة، خاضت المرجعية صراعاً دستورياً وسياسياً مريراً أجبر سلطات الاحتلال على النزول عند رغبة الشعب العراقي، وينطلق هذا الإصرار من رؤية مبدئية تهدف لتحصين البلاد ضد الدكتاتورية، وتكريس الانتخابات كأداة لتمكين الشعب، وفي هذا السياق تؤكد المرجعية أن دورها ليس طموحاً سياسياً، بل هو مسؤولية شرعية واجتماعية تهدف لحماية مصالح المؤمنين، فدخولها في الشأن الانتخابي نابع من كونه ركيزة أساسية للاستقرار الاجتماعي وبناء الدولة.

المقدمة:

تعد الانتخابات البرلمانية والتشريعية من أبرز آليات الأنظمة الديمقراطية الحديثة لانتخاب ممثلي الشعب يقومون بتشكيل مجلس وطني لسن التشريعات القانونية ومراقبة أداء الحكومة المنتخبة فهو يمثل أعلى سلطة في البلاد ويشرف على سائر المؤسسات الحكومية الأخرى، لذلك تناولت الدراسة دور المرجعية الدينية في الانتخابات العراقية ومواقفها الوطنية منها وإصراراها على إجراء الانتخابات البرلمانية حفاظا على استقرار البلاد من خلال دعمها لهذه لانتخابات عام 2005م بكل ما توفر لديها من إمكانيات سواء على مستوى البيانات والفتاوى وتعبئة الجماهير وعقد المؤتمرات والندوات وتسجيل حضورها السياسي والاجتماعي، وبالتالي مواجهة الأنظمة الديكتاتورية والإرهاب المتطرف وتجنيب البلاد شر الحرب الطائفية وتمكين

المؤمنين من الوصول بالبلاد إلى بر الأمان؛ لهذا بينت الدراسة حجم الدور الذي قامت به المرجعية الدينية في ترسيخ النظام الديمقراطي، مضافاً إلى بيان أهمية النشاطات والجهود التي بذلتها خدمة للمصالح الوطنية وتعزيز الوحدة الوطنية.

وعلى هذا الأساس قسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول دور المرجعية الدينية في الانتخابات العراقية وتأسيس الدولة العراقية وتحديات بنائها، والرؤية الإسلامية للانتخابات، مع التركيز على مفهوم الانتخابات الديمقراطية ومحاولة تحليلها وبيان مواطن القوة والضعف فيها، مضافاً إلى بيان قراءة تحليلية لدور المرجعية الدينية في الانتخابات في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية، أما المبحث الثاني فقد تناول موقف المرجعية الدينية من انتخابات عام 2005م وأهم تحركاتها وتعليقاتها على مجريات الأحداث، فيما جاء المبحث الثالث تحت عنوان تقييم أداء المرجعية من قبل الباحثين والمختصين في الشأن السياسي.

المبحث الأول: المرجعية الدينية وتحديات بناء الدولة

أولاً: الرؤى العامة للانتخابات

1. الرؤية الإسلامية للانتخابات

دافع كثير من الفقهاء والمفكرين الإسلاميين عن ديمقراطية الانتخابات وبقوة، فلا تكاد تخلو الأدبيات السياسية الإسلامية من الحديث عن الشورى وقد عدتها قاعدة للنظام السياسي الإسلامي[1]، والشورى كما يعرفها بعض الباحثين من إنها: **(استطلاع رأي الأمة المسلمة، أو من ينوب عنها، في الأمور المتعلقة بها (الشئون العامة) لمعرفة الرأي والصواب أو الحق فيها لان العقول إذا ما اجتمعت وتشاورت وضح السبيل أمامها أو توضحت السبل أمامها كالمصابيح التي باجتماعها يزداد النور)**[2].

ومن الجدير بالذكر نص القرآن الكريم على مبدأ الشورى في قوله تعالى مخاطباً رسوله صلى الله عليه وآله **(وشاورهم في الأمر)**[3] ، ومن معلوم أن الآية تحدثت عن المشاورة في الأمور الحياتية والسياسية وغيرها وليس المقصود منها المشاورة في أساس التشريع للأمور العبادية، وكذلك قوله تعالى في آية أخرى وصف فيها ما يجب أن يكون عليه المؤمنون **(وأمرهم شورى بينهم)**[4]، والأمثلة التطبيقية لهذا المبدأ على عهد الرسول (صلى الله عليه وآله) كثيرة فقد رويَّ عنه صلى الله عليه وآله قوله: (**أشيروا على أصحابي**) وقد استشارهم في موقعة أحد فكان رأي الأغلبية الخروج فخرج (صلى الله عليه وآله) مع إنه كان يرى عكس ذلك[5].

من ذلك اتضح أنَّ النظام السياسي الإسلامي بُنيَّ على أُسسٍ ثابتة أبرزها مبدأ الشورى؛ لأنَّ لكل نظام مبدأ قائم عليه وركيزة النظام السياسي الإسلامي هي الشورى"[6]، وما دامت الشورى تعني استطلاع رأي الأمة إذا لابدَّ من فهم الدلائل الواضحة المتضمنة ملامح كثيرة لمفهوم الانتخابات، وبالتالي يمكن القول أنَّ الانتخابات هي مفهوم وممارسة إسلامية لكنَّ التاريخ الإسلامي كان متخماً بمظاهر الاستبداد وكبت حريات الرأي والانتخابات لكي تكون حقيقية لابدَّ

لها من حرية الرأي وتقبل الآخر وهذا ما جعل هذه الممارسة مثالية بالنسبة لمجتمعاتنا في العصر الحديث[7].

أما فيما يخص مدرسة أهل البيت على وجه الخصوص فقد تحدثَ كبار علماء الشيعة عن هذا المفهوم واعتبروه حقاً من حقوق الجماهير، فعلى سبيل المثال لا الحصر ورد عن السيد محمد حسين الشيرازي: قائلاً: **" لقد سبق الإسلام إلى ذلك (الانتخابات) حيث ورد في الحديث الشريف من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية، وعن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية، إذ يرى الشيرازي أن من حقوق الشعب الأساسية انتخاب الحاكم أو رئيس الدولة ولكن هذا الانتخاب في القوانين الوضعية تقابله البيعة في النصوص الإسلامية"**[8]، ويقول أيضاً: **"إن الانتخابات في فلسفتها وجوهرها تمثل الانبثاق الحقيقي لإرادة الأمة فبمقدار تعبيرها عن رأي الأمة تستمد الانتخابات شرعيتها وقانونيتها فهي تحتل الآلية الشرعية والقانونية التي من خلالها يفوض الفرد أو الأمة سلطاته إلى ممثلين عنه يعبرون عن مصالحهم وأراءهم وهنا تكون سلطة الحكام مشروعة لأنها قامت برضا المحكومين وقرارهم"**[9].

وأما المرجع الديني السيد محمد الحسيني الشيرازي فقد أكدَّ على مسألةٍ شرعيةٍ تضمنت عدم جواز التزوير في الانتخابات جاء فيها: **"لا يجوز للحزب إن يجنح إلى الأساليب الملتوية- غير أسلوب الشورى أو أكثرية الأمة- في سبيل تقديم مرشحه للرئاسة وان كان ذلك المرشح مؤهلاً إن ذلك هدماً للشورى الإسلامية وإضاعة لحق الأمة"**[10].

ودافع المرجع الديني محمد صادق الكرباسي عن هذا المفهوم أمام من قال بأنَّه مصطلح ذات أبعاد سياسية واردة من الغرب، حيث ردَّ هذه الشبهة قائلاً: **(إنَّ الانتخابات أو الاستفتاء هما فكرة إسلامية محضة ولكن الذي حدث إن الوسائل لم تكن متاحة في غابر الزمان؛ لذلك كان الانتخاب أو الاستفتاء يجري في دائرة اصغر من دائرته العظمى التي كانت آنذاك)**[11].

مما تقدم نستطيع القول أنَّ هنالك اهتمامات واضحة من قبل علماء الدين في موضوع الانتخابات والاستفتاء بوصفه مرتكزاً للنظام السياسي الإسلامي ومن هنا برز الدور الواضح للمراجع الشيعة في التأكيد على وجوب المشاركة في الانتخابات للحيلولة دون وقوع الأمة في دائرة الغفلة والضعف الذي أوقعتها فيه الأنظمة المستبدة لفرض سيطرتها وتوارث الحكم، لذلك بادر كثير من علماء التشيع للتعبير عن رأيهم الواضح والدعوة للمشاركة في الانتخابات بفتاوى وجوبيه واضحة عندما أفتى معظمهم أمثال السيد علي الحسيني السيستاني و السيد كاظم الحائري والسيد محمد سعيد الحكيم والشيخ محمد إسحاق الفياض وغيرهم، بضرورة المشاركة في الانتخابات

2. الرؤية الديمقراطية للانتخابات

احتلَّ مفهوم الانتخابات الديمقراطية موقع الصدارة لدى كثير من الباحثين وحاول بعضهم وضع تعريفات متعددة لهذا المفهوم في الأدبيات العلمية أبرزها ما جاء به جوزيف شومبيتر قائلاً: " **إنها مجموعة من الإجراءات التي يستطيع الأفراد خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية**"[12] ورغم كثرة المهتمين بهذا الصدد لا تجد تعريفاً متفق عليه بين المختصين، كما لا توجد منهجية واحدة توضع من خلالها مؤشرات محددة للانتخابات، فعلى سبيل المثال عرفها تشارلز اندريان قائلاً: "**بأنها تغيرات حاصلة في النظام السياسي عميقة أو سطحية مما يولد في كثير من الأحيان أنظمة هجينة بين ما كان في النظام القديم وما تأسس في النظام الجديد**"[13] وكانت هناك محاولة من **روبرت دال** وضع فيها الانتخابات الديمقراطية ضمن شروط متعددة وأكد على أن الانتخابات الحرة هي ذروة الديمقراطية وليست بدايتها فالانتخابات لا تسبق الديمقراطية ويجب أن تستند إلى شروط أهمها:[14]

1. حق التصويت العام للمواطنين البالغين كافة.
2. دورية الانتخابات وانتظامها.
3. لكل جماعة حق تشكيل حزب سياسي والترشيح للمناصب السياسية.
4. حق التنافس على كل مقاعد المجالس التشريعية.
5. حرية إدارة الحملات الانتخابية على وضع لا يحرم فيه القانون ولا وسائل العنف المرشحين من عرض أراءهم وقدراتهم ولا الناخبين من مناقشة تلك الآراء.
6. للناخبين حق الإدلاء بأصواتهم تحت جو من الحرية والسرية وفرز الأصوات بشفافية تامة

فإذا تحققت الانتخابات الديمقراطية سيحصل قطعاً الانتقال الديمقراطي ليكون هذا الانتقال مرحلة بين نظامين مختلفين، وبعبارة أخرى حصول تغيير جذري لعلاقات السلطة في معظم المجالات لا سيما السياسي منها[15]، كما يُقصد به المرور من مرحلة إلى أخرى باعتماد أسلوب جديد في إدارة الوضع العام من الحزب الواحد والمركزية إلى التعددية الحزبية[16].

بناء على ذلك أصبحت الانتخابات والانتقال الديمقراطي وجهان لعملة واحدة وهي نظام سياسي ديمقراطي مبني على التعددية السياسية وقبول الرأي الآخر؛ لأنَّ فيهما إشارة إلى عمليات مرتبطة بالتحول من نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي الأمر الذي يحتاج إلى آليات عمل تستطيع بلوغ عتبة التغيير والإصلاح وفي مقدمتها الانتخابات التي تمثل عاملاً للاستقرار السياسي وضماناً للتداول السلمي للسلطة[17].

تأسيساً على ما تقدم لابدَّ من ذكر أهم معايير الانتخابات الديمقراطية ولعل من أبرزها: فعالية الانتخابات التي يترتب عليها مجموعة من النتائج في نظام الحكم، ومعيار حرية الانتخابات وإجرائها تحت حكم القانون وتتسم بالتنافسية واحترام الحريات والحقوق مضافاً إلى معيار النزاهة فيكون إجرائها وإعلان نتائجها يتسمان بالشفافية والعدالة، هذه المعايير مهمة جداً كونها تفضي إلى ما يسمى بمقاصد الانتخابات وتتمثل بـ: التعبير عن مبدأ أن الشعب هو مصدر

السلطة من خلال إتاحة الفرصة أمام الناخبين لممارسة المشاركة السياسية في عملية صنع القرار، فضلاً عن اختيار الحكام بانتقال السلطة إلى المرشحين الفائزين، وتسوية النزاعات السياسية بطرق سلمية حيث توفر الانتخابات آلية تداول السلطة وتغيير مراكز القوة ، كما إنها تمنح الشرعية السياسية للحكومة المنتخبة، مضافاً إلى محاسبة الحكام وقت الانتخابات من خلال مقارنة برامج المتنافسين إذا ما أرادوا الترشيح للمرة الثانية أو أكثر وهذا المقصد من أهم المقاصد الانتخابات الديمقراطية في النظم النيابية المعاصرة إذ من خلاله يمكن التأكد من استجابة الحكومة المنتخبة لمطالب الجماهير ورعاية مصالحهم[18].

إن إجراء الانتخابات وفق الضوابط المشار إليها يحتاج إلى توفر ظروف ملائمة ومناخ سياسي يساعد على تجاوز الأسباب المعرقلة لإجراء الانتخابات النزيهة والشفافة لعدم إمكانية الحديث عن الانتخابات بمعزل عن وجود نظام ديمقراطي يفسح المجال للمشاركة السياسية ويضمن أن تكون الانتخابات آلية للعبير عن السيادة الشعبية[19]، وهذا ما يحتاج إلى مجموعة آليات تتيح الفرصة أمام إجراء الانتخابات الديمقراطية ولعل من أهم هذه الآليات هي:[20].

1.نظام انتخابي عادل: وهذا يمثل مؤشراً لقياس إرادة الإصلاح السياسي في الديمقراطيات الحديثة فتوفر النظام الانتخابي يحقق عدالة لمراكز القوى كافة داخل المجتمع مما يعد أمراً أساسياً لضمان فاعلية الانتخابات.

2.دستور تو افقي و اقعي: وهذا على رأس الأولويات لضمان الانتخابات الديمقراطية فهو ينظم عمل مؤسسات الدولة ويمنحها الشرعية، فلابد من وجود قانون يحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

3.سلطة قضائية مستقلة: وهذا أحد الشروط الأساسية التي لابدَّ من توافرها لإجراء الانتخابات فعدم وجودها لا يضمن إجراء انتخابات ذات بُعد ديمقراطي.

4. مجتمع مدني قوي: وهذا الأمر يسهم في إنجاح وضمان تنظيم الانتخابات الديمقراطية تدعم حقيقة البناء الديمقراطي

وبذلك يمكننا القول أنَّ الانتخابات الديمقراطية تحقق الانتقال الديمقراطي من خلال الارتباط الوثيق بينها باحتكام المسار الانتخابي لمعايير الشفافية والمصداقية وبذلك يؤشر تحقيق التحول السياسي في المجتمعات كافة من نظام سياسي مغلق إلى نظام آخر منفتح على التعددية السياسية وقبول تداول السلطة، وبالتالي فأن الانتخابات وسيلة غايتها تحقيق حكم الشعب وهذا ما لا يتعارض أبدا مع الرؤى الإسلامية للحكم وهو ما يسمى في الأدبيات العلمية الحكم الديمقراطي فالإسلام يؤمن بالشورى، وآلية الانتخابات هي الآلية الديمقراطية التي تتناسب مع مفهوم آية الشورى الواردة في القرآن الكريم.

ثانياً: المرجعية الدينية والانتخابات قراءة تاريخية للتجربة:

آمنت المرجعية الدينية بمفهوم الانتخابات كصيغة منطقية تؤدي إلى تمثيل الأمة والتعبير عن رأيها عن طريق اختيار ممثلين لها لكيلا تضيع حقوق الإفراد وقد مرت هذه التجربة في تاريخ العراق بانعطافات كثيرة وكان للمرجعيات الدينية دوراً فاعلاً في التأثير على نتائج الانتخابات وخصوصاً في مدة الاحتلال البريطاني للعراق بعد الحرب العالمية الأولى في عام 1914م[21].

عندما وصلت برقية وزارة الخارجية البريطانية إلى (ولسن) الحاكم العام في العراق في 30 تشرين الثاني 1918م تضمنت تكليفه باستبانة آراء العراقيين حول مسائل ثلاث [22] وهي هل يرغبون في دولة عربية تحت الوصاية البريطانيةهل يرغبون برئيس عربي بالاسم يرأس هذه الدولة الجديدة؟ من هو الرئيس الذي يريدونه؟[23]، الأمر الذي أحدث انقساماً داخلياً فقد أيد غالبية شيوخ العشائر استمرار السيطرة البريطانية وفي النجف كان هناك ستة مجتهدين[24] أبدوا موافقتهم لتأييد الإدارة البريطانية لحين تمكن البلاد من حكم نفسها بنفسها، فيما أعلن السيد كاظم اليزدي عدم تدخله في الشأن السياسي بقوله: "**أنا رجل لا أعرف السياسة، بل أعرف هذا حلال وهذا حرام**" وبعد إصرارهم على رأيه قال لهم: "**اختاروا ما فيه صلاح المسلمين**"[25].

وبإزاء هذا الواقع عقدت اجتماعات عديدة أدارها كبار المجتهدين منهم شيخ الشريعة الأصفهاني وعبد الكريم الجزائري ومهدي كاشف الغطاء وآخرين أعلنوا في ختامها رغبتهم في إقامة دولة عراقية مستقلة وجاء في بيانهم (**بما أن أغلبية سكان العراق من العرب، وبما أن كل شخص يفضل أبناء جلدته 0000فإننا نرى من المناسب أن توضع المملكة تحت حكم أمير عربي**)[26]، أما في مدينة كربلاء فقد اجتمع المرجع محمد تقي الشيرازي بجمع من المجتهدين والوجهاء في داره وقد اختلفت الآراء وتعددت حتى استقر الرأي على تقديم مضبطة وقعها بعض الحاضرين جاء فيها: (**000اجتمعنا نحن أهالي كربلاء 000وتقرر رأينا على أن نستظل بظل راية عربية إسلامية، فانتخبنا أحد أنجال سيدنا الشريف حسين ليكون ملكاً علينا**)[27]، ولكن الشيخ الشيرازي لم يوقع عليها لأنه أراد أن يكون الملك عراقياً إلا أنه احترم رأي الأغلبية ولم يظهر معارضته لها[28]، حاولت سلطات الاحتلال الرد على المضبطة بطريقين الأول عدم استلامها بحجة عدم تسليمها في الوقت المناسب، والآخر تنظيمهم مضبطة ثانية عن طريق مؤيديهم بمساعدة الحاكم البريطاني في الحلة الميجر بوفل (Buffel) مؤيدة للبريطانيين وأهم ما تضمنته (**قد اجتمعت أفكارنا عموما وصار نظرنا على ما فيه صلاح العموم بأن نكون تحت ظل حكومتنا العطوفة الرؤوفة البريطانية مدة من الزمان لترقي العراق000**)[29] ثم تلى هذه المضبطة فتوى أصدرها الشيخ الشيرازي من كربلاء في 23 كانون الثاني 1919م جاء فيها: (**ليس لأحد من المسلمين أن ينتخب ويختار غير المسلم للإمارة والسلطنة على المسلمين**)[30]، حصلت الفتوى على تأييد سبعة عشر مجتهداً وعلى إثر ذلك صدرت الفتاوى من المماثلة من الكاظمية تحرم التصويت لغير تشكيل حكومة إسلامية في العراق واعتبروا من يصوت للاحتلال مارقاً عن

الدين[31]، وكانت ردة فعل بريطانيا تمثلت بالانزعاج من هذه المضابط ورفضت تضمينها عبر النشرة الرسمية لنتائج الاستفتاء، وعملت لاستمالة الشيخ الشيرازي عن طريق أسلوب الترغيب لكنهم فشلوا وانتقلوا إلى أسلوب الترهيب عندما اعتقلوا أعضاء من الجمعية الوطنية الإسلامية في 2 آب 1919م ونفيهم إلى الهند، فكتب الشيرازي رسالة احتجاج طالب فيها إخلاء سبيلهم لكن البريطانيين رفضوا عند ذلك هددهم بالهجرة إلى إيران ليعلن الجهاد من هناك مما اضطرهم إلى إخلاء سبيلهم[32].

أما فيما يخص انتخابات المجلس التأسيسي فقد أصدر وزير الداخلية عبد المحسن السعدون في 20 تشرين الأول 1922م أوامره بإجراء الانتخابات وبعد انشغال الحكومة بالإعداد للانتخابات وفق خططها فوجئت بمعارضة قوية قادها مراجع الدين في مدينتي النجف والكاظمية؛ لاعتقادهم أن الحكومة تحاول إدخال عناصرها إلى المجلس لغرض تصديق المعاهدة وبالتالي رسم سياسة ومستقبل البلاد، فأخذت المرجعية الدينية ممثلة بالسيد أبو الحسن الأصفهاني والميرزا محمد حسين النائيني والشيخ مهدي الخالصي بإصدار بيان تضمن المطالب الآتية: إلغاء الإدارة العرفية، وإطلاق حرية المطبوعات، وسحب المستشارين الإنكليز، وإعادة المنفيين السياسين، والسماح بتأليف الجمعيات والأحزاب السياسية، وأعلنوا مقاطعة الانتخابات في حال عدم الاستجابة لهذه المطالب[33]، التي رفضها الإنكليز الأمر الذي دفع المرجعية إلى تصعيد الموقف عبر الجانب الشرعي بإطلاق الفتاوى لإفشال الانتخابات وجاءت أولى الخطوات عبر الشيخ الخالصي عندما استطلع آراء العلماء فصدرت الفتوى على شكل إجابة عن السؤال (**هل يجوز المداخلة ببعض الوجوه في انتخابات المجلس التأسيسي العراقي أم لا يجوز لكل أحد من العراقيين؟، أفتونا أدام الله ظلكم**) فأجاب أربعة عشر مجتهداً مؤكدين حرمة الانتخابات واعتبار الاشتراك فيها بمثابة الخروج عن الدين[34]، وبعد صمت الحكومة إزاء هذه الفتوى أصدر المرجع الأعلى السيد أبو الحسن الأصفهاني نداء حازم تضمن: (**إلى إخواننا المسلمين إن هذا الانتخاب يميت الأمة الإسلامية، فمن انتخب بعد علمه بحرمة الانتخاب، حرمت عليه زوجته وزيارته، ولا يجوز رد السلام عليه، ولا يدخل حمام المسلمين**)[35]، مضافاً إلى ذلك صدرت فتوى حرمت على المشاركين في الانتخابات دفن موتاهم في مقابر المسلمين، إلا أن الحكومة عملت على إشاعة عدم معارضة المراجع للانتخابات فبادر المعارضون بتوجيه أسئلة إلى مراجع الدين ليصدر تأكيداً بالمقاطعة حيث وجه استفتاء في 5 تشرين الثاني 1922م جاء فيه: (**بلغنا أنكم بمقتضى وظيفتكم الدينية ورئاستكم الروحانية حرمتم على كافة الأمة العراقية المداخلة في الانتخابات 000فنسترحم أن تبينوا صحة ذلك حتى نمتثل أوامركم 000**)، فأجابهم المراجع بفتاوى أكدت حرمة المشاركة وجاءت فتاواهم في ذيل الاستفتاء حيث أفتى السيد أبو الحسن الأصفهاني بالآتي: (**نعم قد صدر منا تحريم الانتخاب في الوقت الحاضر لما هو غير خفي على كل باد وحاضر. فمن دخل فيه أو ساعد عليه فهو كمن حارب الله ورسوله وأولياءه صلوات الله**

عليهم)، وتضمنت فتوى الشيخ محمد حسين النائيني: **(نعم حكمنا بحرمة الانتخاب وحرمة الدخول فيه على كافة الأمة العراقية. وأن من دخل في هذا الأمر أو ساعد عليه أدنى مساعدة فقد حاد الله ورسوله والأئمة الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين، أعاذ الله الجميع من ذلك)** أمَّا الشيخ مهدي الخالصي فقد جاء في فتواه: **(نعم صدر منا الحكم بتحريم الانتخاب على كافة الأمة العراقية. فمن دخل أو تداخل أو ساعد فيه فقد حاد الله ورسوله 000)**[36].

ونتيجة لذلك قدم السعدون استقالته من وزارة الداخلية فوجد الإنكليز ضالتهم لينصبوه رئيساً للوزراء لقدرته على استخدام القوة ضد معارضي الانتخابات بدلاً من عبد الرحمن الكيلاني الذي أضطر إلى تقديم استقالة وزارته، فقام السعدون بتركيز السلطة بيديه عندما تولى رئاسة الوزراء ووزارتي العدل والداخلية ليشرف على الانتخابات بنفسه متحدياً فتاوى المرجعية الدينية فصدرت فتاوى أخرى انفرادية منها فتوى الشيخ مهدي الخالصي التي أيدها معظم علماء مدينة الكاظمية[37].

كان للمرجعية الدينية دور في تعطيل الانتخابات في كثير من مناطق البلاد فقد تم توزيع ولصق الفتاوى على جدران البنايات والأماكن العامة مما أسهم في استقالة أعضاء الدوائر الانتخابية في معظم الألوية العراقية وبالتالي توقفت عجلة الانتخابات، وامتدت المقاطعة إلى المناطق السنية وشارك فيها بعض المسيحيين استجابة لطلب رجال دينهم بمقاطعة الانتخابات ومؤازرة المسلمين تمسكاً بالجامعة الوطنية وحفظاً للمصالح المشتركة[38].

لم يكن من وزير الداخلية عبد المحسن السعدون إلا أن قام بتسفير رجال الدين المعارضين للانتخابات فقد قُبض على الشيخ مهدي الخالصي وولديه وبعض اتباعه، واقتيد ليلاً إلى محطة القطار ليُنقل إلى مدينة البصرة ومنها إلى ايران، عندها اعلن مراجع النجف تضامنهم مع الخالصي عادين نفيه إهانة للدين وللشعب فقرروا الهجرة إلى إيران في 27 حزيران 1923 حيث غادر تسعة علماء وهم السيد أبو الحسن الأصفهاني، والشيخ محمد حسين النائيني، والشيخ جواد الجواهري، وعلي الشهرستاني وعبد الحسين الشيرازي واحمد الخرساني ومهدي الخراساني وحسن الطباطبائي"[39]، وبهذا الحدث بدأت الحكومة بمحاولة وضع مخططاتها موضع التنفيذ ففي 1924/2/25، جرت الانتخابات وتم انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي بدون حوادث تذكر بعد اتخاذ الحكومة تدابير أمنية"[40].

مما تقدم يمكن القول بأنَّ هذه التجربة هي أهم التجارب الانتخابية في تاريخ العراق الحديث والتي كان للمرجعية الدينية فيها دور بارز في التأثير على الرأي العام، وكان موقفهم وطنياً خالصاً زاد من تلاحم الشعب العراقي مما أوجد تياراً مناهضاً للبريطانيين ولمصالحهم في المنطقة الأمر الذي أجبرهم على ترتيب عودة العلماء إلى العراق بشرط عدم التدخل في السياسة، إذن لفتاوى المرجعية كان أثر كبير في التأثير على العراقيين عندما استجابت لها مختلف القطاعات دون تحفظ فأصبحت حركة المقاطعة ذا محتوى وطني لرفض المعاهدة

العراقية البريطانية التي سيصادق عليها المجلس التأسيسي بعد أن تُزيف انتخاباته وفق الصورة التي أرادها البعض وبالتالي يُجبر على قبول حكومة ستكون خاضعة للسلطات الأجنبية.

المبحث الثاني: المرجعيات الدينية و انتخابات عام 2005م.

مرجعية السيد علي السيستاني و انتخابات عام 2005.

أكدت المرجعيات الدينية في النجف الأشرف على المشاركة في الانتخابات كمفهوم عام إلا اذا تعارضت مع مصلحة الشعب، ومن المعلوم أن الانتخابات من الحوادث الواقعة التي طالبنا الإمام المهدي (ع) بالرجوع فيها إلى رواة الاحاديث لمعرفة الموقف الشرعي منها كما أن عدم وجود الدليل الشرعي أو العقلي على وجوبها يدخلها في دائرة المباحات التي لا يملك الفقيه صلاحية منعها إلا طبقاً للمصلحة المترتبة على المنع"[41]، فالفقهاء لا يستطيعوا الإفتاء بمنع الانتخابات لانَّ العقل والمنطق أكدا على أن وجودها خير من عدمه؛ لذلك لا يتحمل أي فقيه مسؤولية منع الناس أمام الله، مضافاً إلى ذلك أكدتْ الأدلة الشرعية والعقلية على وجوبها من ناحيتين[42]: الأولى: إن القائلين بضرورة إقامة الدولة في عصر الغيبة توزعوا على نظرية ولاية الفقيه والشورى ومن القائلين بوجوبها مراجع يؤمنون بولاية الفقيه أمثال السيد كاظم الحائري والشيخ محمد اليعقوبي بالإضافة إلى السيد محمد تقي المدرسي والقائلين بالشورى عليهم الالتزام بها لأنها الوسيلة لمشاركة الأمة في صنع القرار، والثانية: إن القائلين يترك للامة حرية الاختيار حتى يخرج الإمام المهدي (ع) يقرون بان للأمة حق اختيار حكامها أمَّا الجوانب الفعلية فسوف تتضح عن إيجابيات الانتخابات السياسية منها والاجتماعية والثقافية والسيادية وربما الأمنية[43].

مثلت قرارات سلطة الائتلاف المؤقتة بعد عام 2003 الإطار القانوني للانتخابات في العراق فتشكلت هيئة مستقلة للانتخابات ووضعت عدداً الأسس ارتكزت عليها الانتخابات أبرزها قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية والذي نص على وجوب إجراء الانتخابات في موعد لا يتجاوز 31 كانون الثاني لعام 2005م، وشُكلت جمعية وطنية مهمتها تدوين دستور عراقي دائم، وتشكيل الحكومة الانتقالية تدير البلد لعام واحد[44].

حاول الساسة العراقيين من الداخل والخارج الالتفاف حول المرجعية الدينية في النجف الأشرف التي حتمت عليها المواقف ضرورة التدخل في الوضع العام للبلاد رغم كراهيتها للخوض في العمل السياسي بحسب ما ذكر عن السيد علي السيستاني بأنه منصهر في الحياة العلمية والفقهية ويبتعد قدر الإمكان عن الحياة السياسية[45] ؛ لذلك برزت مرجعية السيد السيستاني منذ الأيام الأولى للاحتلال كمرجعية ذات قوة كبيرة تسمح لها بالتحكم بالرأي العام الشيعي على وجه الخصوص داخل العراق، وهذا ما أدركه جميع المهتمين بالشأن السياسي ومنهم القوات المحتلة، فمنذ الأيام الأولى للاحتلال بدأت تصريحات السيد السيستاني تشكل عقبة كبيرة أمام قوات الاحتلال إذ استخدم شعارات ديمقراطية التي رفعها المحتلون كسلاح ضدهم فأخذ يطالب بانتخابات نزيهة وحرة وقد كانت أولى الإشارات التي صدرت عنه عندما وجهتْ له عدة أسئلة من

وكالة رويترز للأنباء وكان أبرزها[46]: "**ما هي رؤيتكم لمستقبل الحكم في العراق**؟ فكان الجواب صريحاً عن طريق مكتب السيد: (**المبدأ الذي يؤكد عليه سماحته هو أنَّ الحكم في العراق يجب أنْ يكون للعراقيين بلا أي تسلط للأجنبي، والعراقيون هم الذين لهم الحق في اختيار نوع النظام بلا تدخل الأجانب**)[47]، وفي سؤال لوكالة أنباء اسوشيتد برس الأمريكية عن ماهية الحكومة في العراق ما بعد نظام صدام وكيف يجب أنْ يتم تشكيلها وهل ستلعب المرجعية دور فيها؟ فكان الجواب: "**شكل النظام الحكم في العراق يحدده الشعب العراقي وآلية ذلك أن تجري انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور ثم يطرح الدستور الذي يقرره هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه والمرجعية لا تمارس دوراً في السلطة والحكم**"[48]

من الملاحظ كان جواب سماحة السيد السيستاني في السؤالين يدل على حنكته وذكاءه في التعامل مع هؤلاء الذين أرادوا معرفة طموح المرجعية الدينية في الاستيلاء على السلطة والعلم بنواياها، أو هل أنها تحاول وضع مقربين لها على رأس الهرم، ولكنَّ كان جوابها عاماً باسم الشعب العراقي مما ضيع الفرصة عليهم، مضافاً إلى أنه بمجرد النظر إلى فحوى هذه الأسئلة نستدل على أن اغلبها يراد منها استقراء الرأي العام الشيعي الذي من الممكن اختزاله في رأي واحد هو رأي المرجع الأعلى علي السيستاني باعتباره المرجع والقائد في وقت الفراغ السياسي الحاصل.

وفي خضم تلك الأحداث المتسارعة وضع السيد السيستاني خارطة لطريق الانتخابات بشكل محسوب وهادف إذ لا يمكن رسم أية استراتيجية انتخابية دون الرجوع إليه؛ لذلك توجهت الجماعات السياسية كافة إلى النجف الأشرف لتنسيق أعمالها مع سماحة السيد للتعرف أكثر على رؤاه، مما دعاه إلى أن يعقد اجتماعاً موسعاً في داره في 15 أيلول 2004م[49]، وانتهى الاجتماع بإصدار بيان دعا فيه لعقد الانتخابات العامة في العراق في زمانها المقرر في كانون الثاني 2005م، وتوسيع لمشاركة فيها، وتصحيح المشاكل الواردة في قانون الأحزاب السياسية وقانون الانتخابات[50]، لذلك دعا السيد السيستاني إلى تأسيس ائتلاف يكون مظلة للعراقيين جميعاً وأن يستمر هذا الائتلاف في أي حكومة تؤلف عن طريق الجمعية الوطنية وعلى هذا الأساس سارعت الأحزاب للانضمام إليه وأعلن بعد نهاية الاجتماعات في 8 كانون الأول 2004م عن قائمة باسم (الائتلاف العراقي الموحد) وتألفت من 288 مرشحاً[51]، وتعضيداً لهذه المواقف وجه استفتاء إلى مكتب السيد السيستاني حول تسجيل الأسماء في سجل الناخبين بعد فتح المراكز لهم في الأول من تشرين الثاني 2004م ولمدة ستة أسابيع، فأجاب "يجب على المواطنين المؤهلين للتصويت من الذكور والإناث التحقق من إدراج أسمائهم في سجل الناخبين، ومن لم يدرج اسمه أو ادرج بصورة مغلوطة فعليه مراجعة اللجنة الانتخابية للتدارك والتصحيح"[52].

بناء على ما ذكر بدأ التحرك باتجاه المرجع الأعلى في الأيام الأولى للاحتلال إدراكا منهم للقوة التي يمثلها في بسط السيطرة على الشارع الذي يحاول المحتلون عدم أثارته في ذلك الوقت؛ لذا تجد

بول بريمر الحاكم المدني في العراق يذكر في مذكراته التي كتبها بعد عام قضاه في العراق قائلاً: **"وجهنا اهتمامنا لمعرفة ما يريده السيستاني والإسلاميون الشيعة و اتضح أن الدكتور عادل عبد المهدي والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق نقلوا رسائل غامضة إلى السيستاني بشأن المسار المقترح للتقدم"**[53]، وبعث أيضاً برسالة تهنئة بعيد الفطر جاء فيها: **"بعد تقديم تحياتي الحارة إلى آية الله العظمى بمناسبة حلول العيد اكتب إليك لمعالجة المخاوف والتعبير عن الأمل العظيم الذي اشعر به تجاه مستقبل العراق إنني استمع بعناية منذ أشهر عديدة إلى آرائكم بشأن أهمية إجراء الانتخابات في العراق لاختيار هيئة تكتب دستوردائم"**[54].

بعد أنْ اصطدم المحتل الأمريكي بعقبة كؤود تمثلت بشخصية السيد علي السيستاني شنَّ سفيرهم لدى العراق هجوماً من نوع جديد عندما أعلن على شاشات التلفاز بأنّ السيد علي السيستاني ليس عراقياً بل إيراني الجنسية ولا يحق له التدخل في الشأن العراقي، كما وصف الحاكم المدني موقف المرجعية الدينية بالغامض الذي يقف بين العزلة الروحية والمشاركة في العملية السياسية، فقد كان السيد السيستاني بعمامته السوداء وعباءته الصوفية الداكنة ولحيته البيضاء صاحب النفوذ الأكبر في العراق لذلك استشعروا صعوبة العمل وفق رغباتهم في حالة معارضة المرجعية، فبدئوا باستخدام سياسة الترهيب ولوحوا بتنفيذ عقوبة التسفير لكبح جماح التدخل السياسي للسيد السيستاني في نظر بول بريمر [55].

ومن الجدير بالذكر كان السيد السيستاني الشخصية الدينية الأولى وصاحب الأثر الواسع في استحواذ الشيعة على معظم العملية السياسية، وكشفت مذكرات بول بريمر الحاكم المدني في العراق كثيراً من هذا التأثير منها على سبيل المثال: الدور الذي لعبه في نجاح قائمة الائتلاف العراقي الموحد في جولة الانتخابات ذلك النجاح جاء بفضل الغطاء الديني الذي وفره السيد السيستاني للأحزاب الدينية الشيعية، حين ذاك لم يصدر السيد علي السيستاني فتوى مباشرة لأتباعه بشأن انتخاب هذا الطرف أو ذاك إلا أنَّه حثهم على أمرين أساسيين مشاركة شيعية واسعة في الانتخابات وتوحيد الصف الشيعي وهو ما دفع الجماهير إلى الإقبال على الانتخابات وانتخاب قائمة الائتلاف الشيعي الموحد المعروفة بقائمة (555) والتي حصدت فيها 128 مقعداً في البرلمان العراقي من أصل 275 مقعد"[56].

كان لهذا النفوذ في توجيه الرأي العام أسباب عديدة منها ما يتعلق بشخصية السيد علي السيستاني والقاعدة الكبيرة التي تتبعه وتقلده، ومنها ما يتعلق بالظروف التي رافقت هذه الأحداث والحاجة إلى شخص يثق به الشعب ليكون صمام أمان، فالسيد علي السيستاني يتبع مدرسة مراجع شيعة كبار من أمثال السيد الخوئي والبروجودي وغيرهم وهذه المدرسة تقول بمحدودية الصلاحيات التي يتمتع بها رجل الدين وعلى رجل الدين أن يلتزم بتدريس الفقه والشريعة، كما أنَّ هذه المدرسة لا تشجع المجتهد على الدخول في المسائل السياسية وهذا ما اضفى على شخصيته هالة من الغموض والقدسية في الوقت نفسه، فأخذت مرجعيته

تستقطب أغلب الطبقات التي تحاول أنْ تكون بعيدة عن الشأن السياسي تماشياً مع تعاليم مدرسة السيد الخوئي، ولذلك كان السيد السيستاني ينأى بنفسه عن الخوض في الإشكاليات التي قد تواجه السياسيين، إلَّا أنَّه شديد الوطئة عندما تصل الأمور إلى طريق مسدود وتتطلب تدخلاً سريعاً وحاسماً؛ لذلك أيقنت قوات الاحتلال بأنَّ هذه الجماهير هنالك من يوجهها فبدأتْ الشخصيات السياسية تتوافد على مكتب المرجعية الدينية في النجف لتلتقي بها ولعل أبرزهم مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي ومجموعة من السياسيين العراقيين[57].

وعلى هذا الأساس كانت التحالفات السياسية في انتخابات كانون الثاني 2005م حكمها مبدأ الصعود وتأكيد الوجود الطائفي الذي كانت نسبة المشاركة فيه 41% من إجمالي من يحق لهم التصويت[58]، وكان هناك ارتفاعاً كبيراً في نسبة المشاركة في المناطق ذات الأغلبية الشيعية حيث بلغت النسبة 80% وفي المناطق الكردية وصلت إلى 90% وبالمقابل انخفضت نسبة المشاركة لاتباع المذهب السني ولم تتجاوز 10% ولعل السبب في ذلك أن هيئة علماء المسلمين أوضحت في بيانها المرقم 14 في كانون الثاني 2004م أنها مع خيار الانتخابات لكنها لا تعول عليها كثيراً؛ لعدم توفر شروطها الموضوعية ما دام الاحتلال موجود وما دام الشعب مسلوب الإرادة فهي انتخابات ناقصة الشرعية[59] وكانت النتيجة واضحة بهيمنة الأحزاب السياسية المدعومة من قبل المرجعية الدينية[60]، وهذا دليل على دور الأخيرة المحوري والمهم في التطورات السياسية وصنف دورها في الجانب الإيجابي إذ كانت الفتاوى الصادرة عنها تدعو إلى الاحتكام تأييد الانتخابات والاحتكام إلى القانون والدستور والسلطة، وجاءت نتيجة الانتخابات بحصول الائتلاف العراقي الموحد على 140 مقعداً والتحالف الكردستاني على 75 مقعداً والقائمة العراقية على 40 مقعداً وقائمة عراقيون على 5 مقاعد وسائر الأحزاب الصغيرة حصلت ما بين مقعد واحد إلى ثلاثة مقاعد وهي الجبهة التركمانية ثلاث مقاعد والكوادر والنخب الوطنية على ثلاثة مقاعد واتحاد الشعب (الشيوعية) على مقعدين والجماعة الإسلامية كردستان على مقعدين ومنظمة العمل الإسلامي على مقعدين والائتلاف الوطني الديمقراطي وقائمة الرافدين وكتلة المصالحة والتحرير كل منها على مقعد واحد[61].

ونتيجة لما سبق برزت دعوات إلى توحيد صفوف القوى السنية لتكوين مرجعية تأخذ على عاتقها مسؤولية تمثيل السنة في العملية السياسية للمرحلة المقبلة بعد أن تهمش دورهم وحضورهم السياسي وأكد هذه الرؤية رئيس ديوان الوقف السني عدنان الدليمي قائلاً: **"إن نتائج الانتخابات الماضية أحدثت انقلاباً كبيراً في التفكير السياسي السني ونى الواجب يدعونا إلى المشاركة في العملية السياسية حفاظاً على هوية العراق ووحدته وسيادته واستقلاله"**[62]، كما كانت مواقف وفتاوى المراجع الآخرين ومنهم السيد محمد سعيد الحكيم والشيخ إسحاق الفياض والشيخ بشير النجفي مطابقة تماما لفتاوى السيد السيستاني، أما السيد كاظم الحائري[63] فعلى الرغم من إنَّه عاش خارج البلاد إلا أنَّه حصل على قاعدة كبيرة من الجماهير لا

سيما مقلدي السيد محمد الصدر التي كان معظمها من الشباب العراقي؛ لذا فقد كان للفتاوى الصادرة منه وقع كبير في توجيه الرأي العام، وقد كان له دور فعلي في التحشيد للاشتراك في الانتخابات بفتوى اسماها ولائية أي بالولاية العامة ذلك إنَّه يعتبر نفسه الولي الفقيه بالنسبة للعراق وقد أوجب تطبيقها على أتباعه ومقلديه بفتوى صريحة لدعم الخروج للانتخابات عندما أجاب على الاستفتاء الآتي: "**ما هو رأيكم في الانتخابات العامة التي ستجري في كانون الثاني 2005** فأجاب قائلاً: "**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أوجب ولائياً على كل مكلف في العراق بشرط الإمكان بذل قصارى جهده لإيصال اكبر عدد من المؤمنين المتقين إلى المجلس الوطني العراقي**"[64].

لم يقف السيد الحائري عند هذه الفتوى بل تابع مراقبته للتحولات السياسية بعد الانتخابات وأصدر بياناً أثنى فيه على الشعب العراقي تضمن: "**إنَّي احمد الله اللطيف الخير على وعيكم وإصراركم على إبراز هويتكم المحمدية العلوية الحسينية الأصيلة... وقد خرجتم قبل هذا لممارسة حقكم في الانتخاب، رغم المعوقات و أقمتم الحجة كاملة على الذين انتخبتموهم، وما عليهم إلا أن يؤدوا الأمانة ويجاروكم بالوفاء**"([65]).

كما أفتى الشيخ محمد اليعقوبي بوجوب الانتخابات كوجوب الصلاة والصيام ومن فتاواه في مسألة الانتخاب عندما سُئل: **ما حكم من يتخلف عن الانتخابات بعذر شرعي كالمرض**؟ فأجاب قائلاً: "**بسمه تعالى لا يجوز التخلف عن المشاركة بغير عذر، أمَّا المعذورون فعليهم أنْ يعملوا ما بوسعهم لعدم حرمان الأمة من أصواتهم**"[66]، وفي سؤال آخر: **(هل صحيح أن سماحتكم أفتيتم بحرمة انتخاب أي قائمة تحتوي على اسم علماني؟ وما هو رأي سماحتكم في المقياس والمعيار الصحيح للانتخاب؟ فأجاب: لم اقل ذلك، و إنما أنها مشروع ومطالب فمن و افقنا عليه وكان صادقاً في السعي لتحقيقه اشتركنا معه في العمل**"[67]، ومن الجدير بالذكر كان ظهور حزب الفضيلة الإسلامي بعد سقوط النظام العراقي عام 2003م ووصوله إلى البرلمان العراقي بخمسة عشر عضواً ضمن قائمة الائتلاف الشيعي وتصدره المركز الأول في محافظة البصرة يعد حالة نادرة في السياسة العراقية، لأنَّ الأحزاب الإسلامية الأخرى دخلت العراق وهي مؤسسة منذ عشرات السنين وذات تاريخ طويل في المعارضة"[68].

يتضح مما تقدم أن للشيخ محمد اليعقوبي مريدين ومقلدين في عموم العراق الأمر الذي مكن حزب الفضيلة الإسلامية الذي يعد المؤسس الحقيقي له، من الحصول على 15 مقعداً في البرلمان مما يعني أن هناك قيادة روحية بالإضافة إلى القيادة السياسية أثرت وبشكل واضح في الرأي العام وتوجيهه نحو الإدلاء بصوته في الانتخابات، كما يمكن القول أن هذه أهم المرجعيات الدينية التي أثرت في الشارع العراقي بشكل واضح رغم أن هناك مرجعيات أخرى أثرت أيضا في الشارع العراقي لكن تأثيرها كان محدوداً، بسبب وجود المرجعية العليا لسماحة السيد علي السيستاني، وعدم وجود مقلدين لها إلا بأعداد قليلة، لذلك وفرت المرجعية الدينية بحسب مواقفها وفتاواها في

الفترة التي سبقت الانتخابات أرضية صلبة لجماهيرها للأدلاء بأصواتهم في الانتخابات العراقية في كانون الثاني 2005م مما كان له الدور المؤثر في حشد فئات الشعب العراقي مسجلةً موقفاً خالداً في المشاركة والتصويت وإزاحة الخوف والتردد والتشكيك من أذهانها.

كان الحديث عن مرجعيات دينية واضحة الملامح، ولكن في الوقت نفسه هنالك مرجعيات أخرى مارست الدور ذاته لكنها لم تمارسه بنفس الطريقة التي مارسها وعمل بها السيد علي السيستاني، لاختلاف البيئة المجتمعية وللمكانة التي يتمتع بها المرجع الأعلى عند معظم شيعة العراق، هذه المرجعيات يصح أن يطلق عليها قيادات دينية ولكنها في نظر مؤيديها ارتقت إلى مستوى المرجعيات الدينية ويرونها أيضاً تتوفر فيها صفات المرجع الديني[69] ومن هذه القيادات شخصية السيد مقتدى الصدر، فبعد احتلال العراق نجح انصار السيد مقتدى الصدر في بناء مواقع اجتماعية لهم في عموم العراق من خلال حسهم الوطني و في بعض المدن من خلال تقديم الخدمات والسيطرة على أعمال النهب التي حدثت آنذاك وتبنيهم لمشروع مقاومة الاحتلال فتكونت قاعدة كبيرة لهم كان لها دور واضح في التأثير على نتائج الانتخابات عندما حصل التيار الصدري على ثلاثين مقعداً في البرلمان وهو عدد لا يستهان به اذا ما قورن بالمقاعد التي حصل عليها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة والحزب الشيوعي"[70].

لقد شارك انصار السيد مقتدى الصدر في انتخابات كانون الثاني 2005، واستطاع أن يؤمن وظائف حكومية لاتباعه، ففي هذه الانتخابات قرر التيار الصدري دعم أشخاص مستقلين وكعادته في دخول المعترك السياسي رغم أن السيد مقتدى الصدر قد اكد مراراً عدم دخوله العملية السياسية مع وجود الاحتلال ، ولكن في الوقت نفسه لا يريد أن تذهب مقاعد البرلمان لأشخاص غير معروفين بالوطنية والنزاهة[71].

ونتيجة لذلك يمكن القول بأن السيد مقتدى الصدر أصبح قائداً روحياً لقاعدة جماهيرية كبيرة تأتمر بأوامره وتنتهي بنواهيه ليس لأنه مرجع دين بل لأنه يحمل كاريزما قيادية للذين يدينون بالولاء لوالده الشهيد السيد محمد الصدر وهم يستطيعون وبقدر عالٍ تحريك الشارع العراقي بكفاءة كبيرة لاسيما وان أغلب هذه الجماهير من الشباب المتحمس.

المبحث الثالث: تقييم دور المرجعية الدينية في الانتخابات

اختلف رؤى الباحثين والمختصين حول تقييم موقف المرجعية الدينية من انتخابات كانون الثاني لعام 2005 فكان بعضها يرى الموقف إيجابيا وهم كثيرون ممن يرون ضرورة وجود المرجعية في كل موقف من مواقف الحياة؛ لكونها حازت على ثقة الشعب ورضي بها على أن تكون إماما له في الدين وقائدا في السياسة وإن الدور الذي لعبته ولاسيما المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني كان دورا ساهم في تغيير كثير من الاستراتيجيات الاستعمارية التي كان من الممكن أن تؤثر بشكل كبير في تغيير مستقبل العراق سياسيا واقتصاديا، فقد دافع البعض عن إيجابية هذا الدور منتقدين من حاول تحييد المرجعية وتهميش دورها فعلى سبيل المثال لا الحصر ذكر

الدكتور رياض الساري في احدى مقالاته قائلاً: **"ولكن وفي جميع الأحوال تجمع الرؤى والتحليلات على إن السيد السيستاني يلعب دوره بإتقان وكفاءة وان الدور الذي يقوم به يتجاوز أدوار المراجع الدينية التي سبقته بحيث صارت الكلمة التي تخرج من مقره محددا أساسيا للخطوات التي تسير عليها كثير من القوى السياسية علاوة على الملايين من أتباعه وقد تحققت مطالب المرجع الكبير بعد أقل من عامين من الاحتلال وكان لفتوى المرجع الدور الأكبر في نجاح الانتخابات البرلمانية في المنطقتين الوسطى والجنوبية"**[72]، ويرى آخرون أيضاً : **"إن من أسوء واخطر الأمور التي تحاول اغلب الكيانات السياسية تجسيدها في العراق هو تحييد دور المرجعية الدينية في النجف الأشرف وان تلك الأطروحات نجدها تتكرر الآن بعد أن شعر بعض السياسيين بخطر المراجع الدينية على مصالحهم السياسية"**[73]، فيما كانت نظرة بعضهم معتدلة وهذا ما أشار له السيد أياد جمال الدين وهو عضو برلمان عراقي قائلاً: **"عندما تتبنى المرجعية قائمه واحده لا تمثل كل الشيعة سيكون هناك خطراً عليها لان مكانتها وكرامتها أصبحت رهن بيد هذه الفئة من السياسيين الذين يحكمون الآن ونحن نخشى على مكانه المرجعية يصيبها بعض الغبار السياسي"**[74]، وعلى هذا الأساس صرح الناطق الرسمي باسم الحكومة (علي الدباغ) بعد أن شكلَّ كيانا باسم (**تجمع كفاءات العراق المستقل**) قائلا:" **نحن نقدر ونحترم دور المرجعية الدينية لكننا نعتقد بأن الانتخابات شأن مدني ويجب أن تكون المرجعية الدينية لأمور الدين"**[75]، امتاز هذا النوع من النقد بالاعتدال نوعا ما ذلك لإن مطلقيه هم من الذين يمكن إن يكونوا قريبين من الأحزاب الدينية أو شخصياتها لذا آثروا الانتقاد المعتدل، وهناك من تعدى في هذا النقد إلى حد الإساءة إلى مكانة المرجعية فقد صرح السياسي كاظم حبيب صرح قائلاً: **"لقد شخصنا منذ سنوات بعد سقوط النظام بان الحوزة الدينية في النجف ومرجعياتها المتعددة تمتلك خطابين أحدهما عام يمارس على مستوى الشعب عامه وهو خطاب يبدو فيه الاعتدال، والأخر خاص تميز بالتطرف ويمارس وينفذ عبر القوى والأحزاب الشيعية المرتبطة بالحوزة الدينية الرئيسية التي يتربع على عرشها السيد السيستاني"**[76]، أما الدكتور عزيز الحاج فيقول: **"لقد كتبنا وكتب غيرنا عشرات المقالات بل المئات منها وحذرنا من مخاطر إقحام الدين ورجالاته في الشؤون السياسية وجرى التنبيه إلى أن استمرار إقحام المرجعية الدينية الشيعية في كل الشؤون يعني من الناحية العملية إن للعراق فقيها أعلى إليه ترجع كل الأمور ومنه تصدر القرارات والأحكام وهذا مخالف للديمقراطية"**[77].

من خلال ما تقدم يمكن القول بأنهؤلاء نظروا إلى المرجعية كمصدر قوه لبعض الأحزاب السياسية في الساحة العراقية وأرادوا أنْ تكون المعركة الانتخابية متكافئة القوى بحيث تكون القواعد الجماهيرية هي الميزان وعلى أنْ تكون هذه القواعد خارج الضغوطات المادية والمعنوية والروحية؛ لذلك فهم يرون إن تدخل المرجعية بالشأن السياسي تدخل سلبي لا يخدم العملية

السياسية في العراق في الوقت الحاضر بل على العكس فانه ممكن أن يشيع الخلافات الطائفية ويزيد من وتيرة العنف.

نتيجة لذلك نجد أن المرجعية الدينية لا سيما مرجعيه السيد السيستاني كان لها الثقل الأكبر في حيازة الأحزاب الشيعية الإسلامية على معظم مقاعد البرلمان العراقي فقد حصلت الأحزاب الشيعية على نصف مقاعد البرلمان تقريباً؛ لذلك كان تدخل المرجعية الدينية يصب في مصلحه الأحزاب الشيعية بشكل أكبر مؤديا في الوقت نفسه إلى تماسك هذه الأحزاب بعضها ببعض في مواجهه أحزاب وتكتلات أخرى انتهجت نفس النهج في الاعتماد على مراجعها لكن هذه المراجع لم تكن لها قاعدة كالتي كانت للمرجع الأعلى السيد علي السيستاني.

الخاتمة:

تعد انتخابات عام 2005م من أهم المحطات الفارقة في تاريخ العراق المعاصر حيث أدت المرجعية الدينية فيها دوراً محورياً في صياغة نتائجها وتوجيه مساراتها، وبذلك يمكن القول: لم يكن دور المرجعية الدينية في انتخابات عام 2005م مجرد توجيهاً دينياً عابراً، وإنما ركيزة أساسية استندت إليها العملية الديمقراطية الفتية آنذاك وقد تمخض عن هذا الدور نتائج جوهرية أهمها: شرعنة النظام السياسي الحديث بحث الجماهير على المشاركة الكبيرة في الانتخابات مما منح العملية الانتخابية غطاءً شرعياً على المستويين المحلي والدولي مما أدى الى نسبة مشاركة تاريخية رغم الظروف الأمنية الصعبة، مضافاً إلى صياغة الخارطة البرلمانية عندما ساهمت فتاوى المرجعية وتوجيهاتها في صعود القوى السياسية التي تبنت المشروع الوطني والديني مما أعاد تشكيل موازين القوى داخل البرلمان العراقي الأول وضمن تمثيلاً أوسع لمكونات الشعب التي كانت مغيبة سابقاً، كما مهدت نتائج الانتخابات الطريق لتشكيل الجمعية الوطنية التي تولت مهام كتابة الدستور العراقي وهذا المنجز لم يتحقق بانسيابية لولا دعم المرجعية الدينية لضمان حقوق أطياف الشعب كافة، وبذلك أصبحت انتخابات عام 2005م نموذجاً حياً وضح كيف يمكن للسلطة الروحية أن تتحول إلى صمام أمان للوحدة الوطنية ودافعاً كبيراً نحو التغيير السياسي السلمي الديمقراطي، كما ويمكن أنْ نستنتج عند قراءة تجربة تدخل المرجعية في الانتخابات بعض الأمور المهمة وهي على النحو الآتي: كان تدخل المرجعية الدينية إيجابيا من وجهه نظر الأحزاب الإسلامية الشيعية والشيعة عموما لكنه قد يكون سلبيا من وجهه نظر الأحزاب الأخرى لأنه يستلب في نظرها حديه التعبير لدى الجمهور وبالتالي عدم تكافؤ الفرص في الحصول على الاستحقاق الانتخابي.، كما وفر هذا التدخل للأحزاب الشيعية كثير من الوقت والمال والعمل ذلك إن الفتوى لا يمكن أن تقارن بغيرها من أساليب الدعاية الانتخابية من حيث قوه الانتشار وسرعه الإقناع، فضلاً عن ذلك حصلت الأحزاب السياسية الشيعية مركزية لم تكن لتحصل عليها لولا تدخل المرجعية الدينية والتي مكنتها من أن تقف وينظر لها ككتلة واحدة يحسب لها الحساب الأكبر في الحسابات السياسية في نظر الآخرين، لذلك ثبت للجميع أن

المرجعية الدينية لديها القدرة والأهلية الكاملة أن تحاور وترد بأسلوب سياسي فاعل عند الأزمات كونها تمتلك مستوى ثقافياً عالياً وهذا خلاف ما يعتقد البعض من أنها مختصة بأمور الدين والشريعة.

ومن المهم أيضاً علينا أن ننظر إلى استمرارية هذا الموقف فهل ستبقى المرجعية على دعمها للانتخابات والأحزاب السياسية أم سيتغير الموقف مع الزمن تبعاً لتطور الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وما هو البديل في حالة تراجع المرجعية الدينية عن هذا الدعم لاشك أنَّ نظرة المرجعية الدينية ليست هي نفس النظرة دائماً بل لابدَّ أنْ تكون هذه النظرة متناسقة مع انعكاسات هذه التجربة وسلوكيات الأحزاب الدينية، ولعل تطور موقف المرجعية الدينية إلى دعم الانتخابات بشكل عام دون دعم كتل معينة لدليل على تغير سياستها مما انعكس سلباً على شعبية هذه الأحزاب وهذا ما لمسناه في آخر تجربة انتخابية حيث لم تكتفِ الدعاية الانتخابية التي قدرت كلفتها بالمليارات لحصول مرشحي هذه الأحزاب على مقاعد كافية في بعض الانتخابات اللاحقة كما كانوا يتوقعون.

الهوامش:

([1]) مجموعة باحثين، الدين والسياسة نظريات الحكم في الفكر السياسي الإسلامي، مؤسسة الغدير، بيروت، 2004، ص12.

([2]) مهدي فضل الله، الشورى طبيعة الحاكمية في الإسلام، دار الأندلس، بيروت، 1984، ص53.

([3]) سورة آل عمران، الآية (159).

([4]) سورة الشورى، الآية (38).

([5]) مجموعة باحثين، المصدر السابق، ص13.

([6]) مهدي فضل الله، المصدر السابق، ص52

([7]) احمد سعود السيابي، الشورى في الإسلام، عُمان، 2020، ص19.

([8]) مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث، الانتخابات في العراق الفرص والتحديات، مؤسسة الإمام الشيرازي، 2005، ص53.

([9]) المصدر نفسه، ص54.

([10]) السيد محمد الحسيني الشيرازي، الفقه والسياسة، مطبعة رضائي، ايران، 2005، ص 307.

([11]) نضير الخزرجي، مقال (شريعة الانتخابات قراءة فقهية معاصرة: الشبكة الدولية للاتصالات).
https://burathanews.com/arabic/studies/8417

([12]) جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص487.

([13]) نبيل إدريس، الديمقراطية التشاركية، عمان، 2017، ص113.

([14]) عبد الفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، بيروت، 2016، ص23.

([15]) شريف حسن البوشي، الانتقال الديمقراطي: الأسس والآليات، القاهرة، 2019، ص51.

([16]) محمد الداسر، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، بيروت، 2019، ص32.
([17]) فؤاد علوان، الانتخابات والانتقال الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة، 2011، ص109.
([18]) المصدر نفسه، ص112.
([19]) عبد العزيز الغربي، الانتخابات ورهان التغيير السياسي، بيروت، 2020، ص50.
([20]) فؤاد علوان، المصدر السابق، ص30.
([21]) عمار البغدادي، الإمام السيستاني رؤية من الداخل، دار قمر العشيرة، بيروت، 2004، ص184-194.
([22]) إخلاص لفته حريز الكعبي، سياسة بريطانيا تجاه المؤسسة الدينية في العراق 1921-1933، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2014، ص31-32.
([23]) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج6، دار الكتاب الإسلامي، قم، 2005، ص67.
([24]) كان من بينهم ثلاثة مجتهدين من الهند وهم السيد هاشم الهندي ومحمود الهندي النجفي، ومحمد مهدي الكشميري، ومجتهد واحد من أصل إيراني هو جعفر بحر العلوم، ومجتهدان عربيان هما الشيخ حسن بن صاحب الجواهر وعلي بن محمد رضا كاشف الغطاء. إسحاق النقاش، شيعة العراق، دار المدى، دمشق، 1996، ص114.
([25]) عبد الحليم الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق: الجذور الفكرية والواقع التاريخي 1900-1924، بيروت، 1985، ص201.
([26]) حسين عبد الواحد بدر، موقف المؤسسة الدينية في النجف الأشرف من مشروع الدولة الوطنية في العراق 1918-1941، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة بغداد، 2010، ص119-127.
([27]) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج1، بيروت، 2005، ص130.
([28]) علاء عباس نعمة، محمد تقي الشيرازي الحائري ودوره السياسي في مرحلة الاحتلال البريطاني للعراق 1918-1920، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2005، ص55.
([29]) عبد الرزاق آل وهاب، كربلاء في التاريخ، ج3، بغداد، 1953، ص48-49.
([30]) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، بيروت، 1998، ص35.
([31]) عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق، ص205.
([32]) عبد الرزاق آل وهاب، المصدر السابق، ص86-88.
([33]) حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر: التحرك الإسلامي1900-1957، ج2، بيروت، 2005، ص287.
([34]) المصدر نفسه، ص288.
([35]) عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق، ص260.
([36]) علي الوردي، المصدر السابق، ص202.
([37]) المصدر نفسه، ص203.
([38]) حسن شبر، تاريخ العراق السياسي، المصدر السابق، ص288.

([39]) صلاح عبد الرزاق، السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق، بيروت، 2017، ص97.
([40]) المصدر نفسه.
([41]) خليل محيف، المرجعية الدينية والانتخابات ، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد(1)، السنة الأولى، 2005، ص27.
([42]) المصدر السابق نفسه، ص38.
([43]) المصدر السابق نفسه، ص38.
([44]) خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد عام 2003 والقوى المؤثرة فيه، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص164-166.
([45]) رشيد الخيون، لاهوت السياسة، دراسات عراقية، بيروت، 2009، ص60.
([46]) حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان، 2007، وثيقة رقم 2، ص10.
([47]) المصدر نفسه، ص10.
([48]) حامد الخفاف، المصدر السابق، ص18.
([49]) اهم الشخصيات التي حضرت الاجتماع هم: الشيخ محمد إسحاق الفياض، السيد محمد سعيد الحكيم، والشيخ بشير النجفي، والسيد عبد العزيز الحكيم والسيد إبراهيم الجعفري وغيرهم. علي عبد الأمير علاوي، احتلال العراق، ربح الحرب وخسارة السلام، ترجمة عطا عبد الوهاب، بيروت، 2009، ص510.
([50]) اعتبر قانون الانتخابات كل محافظة دائرة انتخابية باعتماد نظام انتخابي اكثر تمثيلاً للناخبين وهو نظام الدوائر المتعددة، وعليه واجه الائتلاف العراقي الموحد مشكلات وانقسامات بين أعضائه. محمد عيسى العيساوي، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق 2003-2012، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2013، ص87.
([51]) صدر الدين القبانجي، الحوزة في المعترك الثقافي والسياسي، النجف، 2007، ص33.
([52]) حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، 2007، ص127.
([53]) بول بريمر، عام قضيته في العراق، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006، ص306.
([54]) المصدر نفسه، ص 307.
([55]) موسى الحسيني، مرجعية السيستاني والاحتلال، قم المقدسة، 2010، ص162.
([56]) المركز الإعلامي للبلاغ، الموقع على الأنترنت: www.belagh.com
([57]) عمار البغدادي، المصدر السابق، ص200-213.
([58]) جاريث ستانسفيلد، العراق، الشعب والتاريخ والسياسة، مركز الأمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2009، ص201.
([59]) أثير إدريس عبد الزهرة، مستقبل التجربة الدستورية في العراق، مكتبة الصائر، بيروت، 2011، ص102-104.
([60]) جاريث ستانسفيلد، المصدر السابق، ص202.

([61]) صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، منتدى المعارف، بيروت، 2010، ص79.

([62]) عبد الاله العزيز، من الجماعة إلى الطائفة على هامش إنشاء تكتل سني في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (316)، بيروت، حزيران 2005، ص150.

([63]) مثل الحائري المرجعية الأهم بعد السيد السيستاني في العراق وذلك لأسباب عديدة أهمها:

أ . انه يمثل الامتداد المرجعي لمرجعية السيد الشهيد محمد باقر الصدر قده، والسيد الشهيد محمد صادق الصدر(قده) ولا يخفى على أحد ما يمثله هذين المرجعين بالنسبة للعراقيين عموماً ولمقلديهم خصوصاً، باعتبارهم رمز المقاومة الوطنية العراقية لحكم البعثي الجائر.

ب. إشارة السيد الشهيد محمد الصدر(قده) بأعلميته حيث ورد عنه في لقاء خاص " **أنا اعتقد أن الأعلم على الإطلاق بعد زوالي من الساحة جناب آية الله العظمى السيد كاظم الحائري**". ينظر: كاظم الحائري، المرجعية والقيادة، مطبعة شريعت، قم، 2003، ص132.

([64]) صلاح عنوز، الحراك السياسي للتيار الصدري في تاريخ العراق المعاصر ودوره في العملية السياسية العراقية (2003-2011)، بيروت، 2015، ص255.

([65]) كما أوصى المنتخبين بعدة وصايا منها:

1. أعطيتم الأمة وعوداً عريضة –أثناء الحملات الانتخابية- وتعهدتم بتلبية رغبات الناس وبناء البلد والترفيه عن الناس فلا تتخلوا عن وعودكم فتتخلى الأمة عنكم.

2. إن أخطر مهمة تواجهكم هي مهمة كتابة الدستور فيجب عليكم أن تراعوا حقوق الذين انتخبوكم ولا تكتبوا في الدستور ما يتنافى مع دين الأمة وعقيدتها ولا تتمكنون من ذلك إلا بمراجعة الفقهاء أيدهم الله. صلاح عنوز، المصدر السابق، 264.

([66]) محمد اليعقوبي، خطاب المرحلة، ج3، دار الصادقين، النجف الأشرف، 2016، ص533-534.

([67]) المصدر نفسه.

([68]) رشيد الخيون، المصدر السابق، ص277.

([69]) المصدر نفسه، ص224.

([70]) ولي نصر، صحوت الشيعة، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص189.

([71]) المصدر نفسه، ص190.

([72]) رياض الساري، مقال بعنوان أي دور يلعبه السيستاني، شبكة الاتصالات الدولية.www.niqash.org

([73]) عمار العامري، المرجعية الدينية تدعم الانتخابات المقبلة، مقال منشور، الشبكة الدولية للاتصالات.www.alnoor.se

([74]) أياد جمال الدين، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (9739)، الخميس 28/ يوليو/2005.

([75]) علي الدباغ، تصريح صحفي لوكالة نيوز ماتك في النجف، شبكة الاتصالات الدولية.www.iraqalaan.com

([76]) كاظم حبيب، الحوزة الدينية في النجف والنظام الطائفي في العراق، بغداد، 2014، ص89.

قائمة المصادر

القرآن الكريم.

أولاً: الرسائل والاطاريح:

1. علاء عباس نعمة، محمد تقي الشيرازي الحائري ودوره السياسي في مرحلة الاحتلال البريطاني للعراق 1918-1920، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2005، ص55.
2. إخلاص لفته حريز الكعبي، سياسة بريطانيا تجاه المؤسسة الدينية في العراق 1921-1933، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2014.
3. حسين عبد الواحد بدر، موقف المؤسسة الدينية في النجف الأشرف من مشروع الدولة الوطنية في العراق 1918-1941، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة بغداد، 2010.
4. محمد عيسى العيساوي، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق 2003-2012، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2013.

ثانياً: الكتب العربية:

1. مجموعة باحثين، الدين والسياسة نظريات الحكم في الفكر السياسي الإسلامي، مؤسسة الغدير، بيروت، 2004.
2. مهدي فضل الله، الشورى طبيعة الحاكمية في الإسلام، دار الأندلس، بيروت، 1984.
3- احمد سعود السيابي، الشورى في الإسلام، عُمان، 2020.
4- مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث، الانتخابات في العراق الفرص والتحديات، مؤسسة الإمام الشيرازي، 2005.
5- السيد محمد الحسيني الشيرازي، الفقه والسياسة، مطبعة رضائي، إيران، 2005.
7-جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
8- نبيل إدريس، الديمقراطية التشاركية، عمان، 2017.
9- عبد الفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، بيروت، 2016.
10- شريف حسن البوشي، الانتقال الديمقراطي: الأسس والآليات، القاهرة، 2019.
11- محمد الداسر، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، بيروت، 2019.
12 فؤاد علوان، الانتخابات والانتقال الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة، 2011.
13- عبد العزيز الغربي، الانتخابات ورهان التغيير السياسي، بيروت، 2020.
14- عمار البغدادي، الإمام السيستاني رؤية من الداخل، دار قمر العشيرة، بيروت، 2004.
15- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج6، دار الكتاب الإسلامي، قم، 2005.
16- إسحاق النقاش، شيعة العراق، دار المدى، دمشق، 1996.
17- عبد الحليم الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق: الجذور الفكرية والواقع التاريخي 1900-1924، بيروت، 1985.

18- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج1، بيروت، 2005م
20- عبد الرزاق آل وهاب، كربلاء في التاريخ، ج3، بغداد، 1953.
21- عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، بيروت، 1998.
22-حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر: التحرك الإسلامي 1900 -1957، ج2، بيروت، 2005.
25- خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد عام 2003 والقوى المؤثرة فيه، بيت الحكمة، بغداد، 2012.
26-رشيد الخيون، لاهوت السياسة الأحزاب والحركات الدينية في العراق، دراسات عراقية، منشورات الجمل، بيروت، 2009.
27-حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان، 2007، وثيقة2.
27-علي عبد الأمير علاوي، احتلال العراق، ربح الحرب وخسارة السلام، ترجمة عطا عبد الوهاب، بيروت، 2009.
29- صدر الدين القبانجي، الحوزة في المعترك الثقافي والسياسي، النجف، 2007.
30- حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ، بيروت، 2007.
31- بول بريمر، عام قضيته في العراق، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006.
34- جاريث ستانسفيلد، العراق، الشعب والتاريخ والسياسة، مركز الأمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2009.
35- أثير إدريس عبد الزهرة، مستقبل التجربة الدستورية في العراق، مكتبة الصائر، بيروت، 2011.
36- صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، منتدى المعارف، بيروت، 2010.
37- كاظم حبيب، الحوزة الدينية في النجف والنظام الطائفي في العراق، بغداد، 2014.
38- موسى الحسيني، مرجعية السيستاني والاحتلال، قم المقدسة، 2010.
39- صلاح عنوز، الحراك السياسي للتيار الصدري في تاريخ العراق المعاصر ودوره في العملية السياسية العراقية (2003 -2011)، بيروت، 2015.
40- كاظم الحائري، المرجعية والقيادة، مطبعت شريعت، قم، 2003.

ثالثاً: البحوث والدراسات

1. عبد الاله العزيز، من الجماعة إلى الطائفة على هامش إنشاء تكتل سني في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (316)، بيروت، حزيران 2005.
2.- خليل محيف، المرجعية الدينية والانتخابات، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد(1)، السنة الأولى، 2005.

الصحف والمجلات:

1. أياد جمال الدين، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (9739)، الخميس 28/ يوليو/2005.

رابعاً: **المواقع الالكترونية**:

1- رياض السواري، مقال بعنوان أي دور يلعبه السيستاني، شبكة الاتصالات الدولية.www.niqash.org

2- عمار العامري، المرجعية الدينية تدعم الانتخابات المقبلة، مقال منشور، الشبكة الدولية للاتصالات.www.alnoor.se

3- علي الدباغ، تصريح صحفي لوكالة نيوز ماتك في النجف، شبكة الاتصالات الدولية.www.iraqalaan.com

4- عزيز الحاج، مقال بعنوان الانتخابات واستخدام مرجعية النجف، مقال منشور، شبكة الاتصالات الدوليةwww.ahewar.org .

5- المركز الإعلامي للبلاغ، الموقع على الأنترنت: www.belagh.com

6- نضير الخزرجي، مقال (شريعة الانتخابات قراءة فقهية معاصرة: الشبكة الدولية للاتصالات).
https://burathanews.com/arabic/studies/8417

List of Sources

The Holy Quran.

First: **Theses and Dissertations**:

1- Alaa Abbas Ni'ma, Muhammad Taqi al-Shirazi al-Ha'iri and His Political Role During the British Occupation of Iraq 1918-1920, Master's Thesis, Unpublished, University of Babylon, College of Education for Humanities, 2005, p. 55.

2- Ikhlas Lafteh Hariz Al-Kaabi, British Policy Towards the Religious Establishment in Iraq 1921-1933, PhD dissertation (unpublished), College of Education, Al-Mustansiriya University, 2014.

3- Hussein Abdul Wahid Badr, The Position of the Religious Establishment in Najaf on the National State Project in Iraq 1918-1941, PhD dissertation (unpublished), College of Arts, University of Baghdad, 2010.

Second: **Arabic Books**:

1- A group of researchers, Religion and Politics: Theories of Governance in Islamic Political Thought, Al-Ghadir Foundation, Beirut, 2004.

2- Mahdi Fadlallah, Shura: The Nature of Governance in Islam, Dar Al-Andalus, Beirut, 1984.

3- Ahmed Saud Al-Siyabi, Shura in Islam, Oman, 2020.

4- Imam Shirazi Center for Studies and Research, Elections in Iraq: Opportunities and Challenges, Imam Shirazi Foundation, 2005.

5- Sayyid Muhammad Al-Husseini Al-Shirazi, Jurisprudence and Politics, Rezaei Press, Iran, 2005.

7- Joseph Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy, translated by Haidar Haj Ismail, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2011.

8- Nabil Idris, Participatory Democracy, Amman, 2017.

9- Abdel Fattah Madi, The Concept of Democratic Elections, Beirut, 2016.
10- Sharif Hassan Al-Boushi, Democratic Transition: Foundations and Mechanisms, Cairo, 2019.
11- Muhammad Al-Dasser, Democratic Transformation in the Maghreb Countries, Beirut, 2019.
12- Fouad Alwan, Elections and Democratic Transition, Arab Center for Research and Studies, Doha, 2011.
13- Abdel Aziz Al-Gharbi, Elections and the Bet on Political Change, Beirut, 2020.
14- Ammar Al-Baghdadi, Imam Al-Sistani: An Insider's Perspective, Dar Qamar Al-Ashira, Beirut, 2004.
15- Ali Al-Wardi, Social Glimpses from Modern History of Iraq, Vol. 6, Dar al-Kitab al-Islami, Qom, 2005.
16- Ishaq al-Naqqash, The Shiites of Iraq, Dar al-Mada, Damascus, 1996.
17- Abdul Halim al-Rahimi, History of the Islamic Movement in Iraq: Intellectual Roots and Historical Reality 1900-1924, Beirut, 1985.
18- Abdul Razzaq al-Hasani, Modern Political History of Iraq, Vol. 1, Beirut, 2005.
20- Abdul Razzaq Al Wahhab, Karbala in History, Vol. 3, Baghdad, 1953.
21- Abdul Razzaq al-Hasani, The Great Iraqi Revolution, Beirut, 1998.
22- Hassan Shabar, Contemporary Political History of Iraq: The Islamic Movement 1900-1957, Vol. 2, Beirut, 2005.
25- Khairi Abdul Razzaq Jassim, The System of Government in Iraq After 2003 and the Influential Forces in It, Bayt al-Hikma, Baghdad. 2012.
26- Rashid al-Khayoun, The Theology of Politics: Parties and Religious Movements in Iraq, Iraqi Studies, Al-Jamal Publications, Beirut, 2009.
27- Hamid al-Khaffaf, Texts Issued by His Eminence Sayyid al-Sistani on the Iraqi Question, Arab Historian House, Beirut, Lebanon, 2007, Document 2.
27. Ali Abdul-Amir Alawi, The Occupation of Iraq: Winning the War and Losing the Peace, translated by Ata Abdul-Wahhab, Beirut, 2009.
28. Muhammad Issa Al-Issawi, The Impact of the Electoral System on Political Stability in Iraq 2003-2012, Master's Thesis, Faculty of Arts and Sciences, Middle East University, Amman, 2013.
29. Sadr Al-Din Al-Qubanchi, The Hawza in the Cultural and Political Arena, Najaf, 2007.
30. Hamid Al-Khaffaf, Texts Issued by His Eminence Sayyid Al-Sistani on the Iraqi Question, Dar Al-Mu'arrikh, Beirut, 2007.
31. Paul Bremer, My Year in Iraq, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 2006.

34. Gareth Stansfield, Iraq: People, History, and Politics, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2009.

35. Atheer Idris Abdul-Zahra, The Future of the Constitutional Experiment in Iraq, Al-Sa'ir Library, Beirut, 2011. 36- Salah Abdul-Razzaq, Religious Authority in Iraq, Parliamentary Elections, and Strengthening National Unity, Al-Maaref Forum, Beirut, 2010.

37- Kadhim Habib, The Religious Seminary in Najaf and the Sectarian System in Iraq, Baghdad, 2014.

38- Musa al-Husseini, The Sistani Authority and the Occupation, Qom, 2010.

39- Salah Anouz, The Political Movement of the Sadrist Movement in Contemporary Iraqi History and its Role in the Iraqi Political Process (2003-2011), Beirut, 2015.

Third :Research and Studies

1- Abdul-Ilah al-Aziz, From Community to Sect: On the Margins of Establishing a Sunni Bloc in Iraq, Al-Mustaqbal al-Arabi Magazine, Issue (316), Beirut, June 2005.

2 - Khalil Muhaif, Religious Authority and Elections, Iraqi Journal of Political Science, Issue (1), Year 1, 2005.

Newspapers and Magazines:

3 - Ayad Jamal al-Din, Asharq Al-Awsat Newspaper, Issue (9739), Thursday, July 28,

Fourth :**Websites:**

1- Riyadh Al-Sari, article entitled "What Role Does Sistani Play?", www.niqash.org

2- Ammar Al-Amiri, "The Religious Authority Supports the Upcoming Elections," published article, www.alnoor.se

3- Ali Al-Dabbagh, press statement to Newsmatik Agency in Najaf, www.iraqalaan.com

4- Aziz Al-Hajj, article entitled "Elections and the Use of the Najaf Religious Authority," published article, www.ahewar.org

5- Al-Balagh Media Center, website: www.belagh.com

6- Nadheer Al-Khazraji, article "The Sharia of Elections: A Contemporary Jurisprudential Reading," www.burathanews.com/arabic/studies/8417

Religious Authority and Iraqi State Elections: A Historical Reading of the Experience(The 2005 Elections as a Case Study)

Dr. Abdul Rahim Obaid Salem

General Directorate of Education in Dhi Qar Governorate

Ministry of Education

Abdul_Rahim.Al_Marihej@utq.edu.iq

Keywords: elections, religious authority, parliament

Summary:

The supreme religious authority in Najaf, represented by His Eminence Sayyid Ali al-Sistani, adopted a strategy of political resistance to confront the occupation, employing the very democratic principles that the occupiers themselves proclaimed in their quest to seize national sovereignty. The authority's firm stance was evident in its rejection of the appointment mechanism that the occupying power attempted to impose in forming the Governing Council and drafting the constitution, emphasizing that legitimacy derives solely from the popular will expressed through the ballot box. Despite complex security challenges, the religious authority waged a bitter constitutional and political struggle that compelled the occupying authorities to yield to the will of the Iraqi people. This insistence stems from a principled vision aimed at safeguarding the country against dictatorship and enshrining elections as a tool for empowering the people. In this context, the religious authority affirms that its role is not driven by political ambition, but rather by a religious and social responsibility aimed at protecting the interests of the faithful. Its involvement in the electoral process is rooted in its fundamental role in social stability and nation-building.